

حكومة جعجع المحايدة تستفز البعض وتجبر آخرين على اتخاذ «وضعية النعامة»

قرار خليجي بإعادة التموضع في لبنان

بيروت - كشفت مصادر لبنانية مطلعة أن قرارا خليجيا اتخذ للعودة والإنخراط بالكامل داخل الساحة اللبنانية ضمن توجه عام هدفه مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة. ونقلت المصادر عن مراجع دبلوماسية خليجية أن القرارات الأخيرة التي اتخذتها كل من السعودية والإمارات لم تكن تنتظر زيارة رئيس الحكومة سعد الحريري، وأن الإنخراط الخليجي في لبنان بات من ضمن الأمن الاستراتيجي لمنطقة الخليج. وأضافت أن دول مجلس التعاون معنية بهذا التوجه دون استثناء، وأن سلطة عمان كما الكويت وقطر عبرت عن اعراض في هذا الاتجاه. ورات المصادر أن التوجه الخليجي يأتي متسقا مع توجهات الولايات المتحدة في المنطقة، لاسيما تلك التي تتعلق بلبنان. ولفتت إلى أن المساعي التي يبذلها مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى ديفيد شكر للتوصل إلى تسوية لإنهاء النزاع الحدودي، البري والبحري، الإسرائيلي اللبناني، تكشف اهتمام واشنطن بملف لبنان، كما بالملف المتعلق بالنفوذ الإيراني في المنطقة الاقتصادية الخالصة. ورات المصادر أن التوجه الخليجي يأتي رافدا لخطط دولية تتعلق بسوق الطاقة في شرق المتوسط، وأن قرارا دوليا قد اتخذ في هذا الصدد لمنع إيران من التحكم بخطط تحالف قد تشكل أوائل هذا العام في القاهرة لإدارة إنتاج وتوزيع الغاز في المنطقة.

وتحضيره للانخراط السلس داخل سوق متشابك يحتاج إلى تعاون كافة أطرافه، كما يحتاج إلى إزالة كافة العراقيل اللوجستية والأمنية والجيوستراتيجية التي قد تعطل الوظيفة اللبنانية داخل شبكة الطاقة الواعدة في المنطقة. وكانت شركات النفط الخليجية بدأت تستكشف إمكانات الاستثمار داخل سوق الطاقة اللبناني بالشراكة مع الشركات الدولية الكبرى. وترى مصادر خليجية مطلعة أن السعودية والإمارات تقودان جهدا خليجيا لدعم الدولة اللبنانية واقتصادها وأن سياسة الدولتين تجاه لبنان تأخذ بعين الاعتبار القلق الإيراني من ذلك والذي بدأت تعبر عنه المنابر الإعلامية القريبة من حزب الله. وتضيف المصادر أن عودة الخليجين إلى لبنان، سواء من خلال الودائع المصرفية أو الاستثمارات أو السياحة، هدفها استعادة المكانة التي كان يمتلكها الخليجيون في لبنان.

وقال مراقبون إن التوجه الخليجي يأتي أيضا يدعم موقف الحريري على رأس حكومته كما يدعم التيارات السياسية المناهضة للنفوذ الإيراني في هذا البلد. ورأى هؤلاء أن الإشارات الخليجية الإيجابية تقوي موقف الحريري في الداخل لباني مكملا للدعم التي عبرت عنها الإدارة الأميركية أثناء الزيارة التي قام بها إلى واشنطن في أغسطس. ويضيف المراقبون أن الدعم الدولي العربي بات يتطلب من الحريري موقفا أكثر حزما في الدفاع عن الدولة اللبنانية، وأنه لم يعد كافيا الهروب من هذه المهمة بالتلطي وراة نظرية الجديدة حول أن حزب الله مشكلة إقليمية لا علاقة للبنان بها. وتلفت مصادر قريبة من تيار المستقبل في بيروت إلى أن المقاربة الخليجية الجديدة لا تهدف إلى التصادم مع نفوذ حزب الله في لبنان، بل هدفها تعزيز دور الدولة ورفع مناعة البلد، وأن على الحكومة اللبنانية أن تمتلك الشجاعة لتحسين نفسها والاستعداد للتحولات الهائلة الجارية في المنطقة. وتضيف المصادر أن حديث ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لقناة «سي.بي.إس» الأميركية، عن أن الحرب مع إيران ستدوم الاقتصاد العالمي وتأكيد أن الحل السياسي أفضل، يؤسس لأجواء حواريه رحبت بها طهران. وخلصت المصادر إلى أن لبنان سيكون ساحة مشتركة لقياس درجات الحوار بين الخليج وإيران وأن الاندفاع الخليجي باتجاه لبنان يأتي في سياق السلم المقبل وليس الحرب.

بيروت - كشفت مصادر لبنانية مطلعة أن قرارا خليجيا اتخذ للعودة والإنخراط بالكامل داخل الساحة اللبنانية ضمن توجه عام هدفه مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة. ونقلت المصادر عن مراجع دبلوماسية خليجية أن القرارات الأخيرة التي اتخذتها كل من السعودية والإمارات لم تكن تنتظر زيارة رئيس الحكومة سعد الحريري، وأن الإنخراط الخليجي في لبنان بات من ضمن الأمن الاستراتيجي لمنطقة الخليج. وأضافت أن دول مجلس التعاون معنية بهذا التوجه دون استثناء، وأن سلطة عمان كما الكويت وقطر عبرت عن اعراض في هذا الاتجاه. ورات المصادر أن التوجه الخليجي يأتي متسقا مع توجهات الولايات المتحدة في المنطقة، لاسيما تلك التي تتعلق بلبنان. ولفتت إلى أن المساعي التي يبذلها مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى ديفيد شكر للتوصل إلى تسوية لإنهاء النزاع الحدودي، البري والبحري، الإسرائيلي اللبناني، تكشف اهتمام واشنطن بملف لبنان، كما بالملف المتعلق بالنفوذ الإيراني في المنطقة الاقتصادية الخالصة. ورات المصادر أن التوجه الخليجي يأتي رافدا لخطط دولية تتعلق بسوق الطاقة في شرق المتوسط، وأن قرارا دوليا قد اتخذ في هذا الصدد لمنع إيران من التحكم بخطط تحالف قد تشكل أوائل هذا العام في القاهرة لإدارة إنتاج وتوزيع الغاز في المنطقة.

وتحضيره للانخراط السلس داخل سوق متشابك يحتاج إلى تعاون كافة أطرافه، كما يحتاج إلى إزالة كافة العراقيل اللوجستية والأمنية والجيوستراتيجية التي قد تعطل الوظيفة اللبنانية داخل شبكة الطاقة الواعدة في المنطقة. وكانت شركات النفط الخليجية بدأت تستكشف إمكانات الاستثمار داخل سوق الطاقة اللبناني بالشراكة مع الشركات الدولية الكبرى. وترى مصادر خليجية مطلعة أن السعودية والإمارات تقودان جهدا خليجيا لدعم الدولة اللبنانية واقتصادها وأن سياسة الدولتين تجاه لبنان تأخذ بعين الاعتبار القلق الإيراني من ذلك والذي بدأت تعبر عنه المنابر الإعلامية القريبة من حزب الله. وتضيف المصادر أن عودة الخليجين إلى لبنان، سواء من خلال الودائع المصرفية أو الاستثمارات أو السياحة، هدفها استعادة المكانة التي كان يمتلكها الخليجيون في لبنان.

وقال مراقبون إن التوجه الخليجي يأتي أيضا يدعم موقف الحريري على رأس حكومته كما يدعم التيارات السياسية المناهضة للنفوذ الإيراني في هذا البلد. ورأى هؤلاء أن الإشارات الخليجية الإيجابية تقوي موقف الحريري في الداخل لباني مكملا للدعم التي عبرت عنها الإدارة الأميركية أثناء الزيارة التي قام بها إلى واشنطن في أغسطس. ويضيف المراقبون أن الدعم الدولي العربي بات يتطلب من الحريري موقفا أكثر حزما في الدفاع عن الدولة اللبنانية، وأنه لم يعد كافيا الهروب من هذه المهمة بالتلطي وراة نظرية الجديدة حول أن حزب الله مشكلة إقليمية لا علاقة للبنان بها. وتلفت مصادر قريبة من تيار المستقبل في بيروت إلى أن المقاربة الخليجية الجديدة لا تهدف إلى التصادم مع نفوذ حزب الله في لبنان، بل هدفها تعزيز دور الدولة ورفع مناعة البلد، وأن على الحكومة اللبنانية أن تمتلك الشجاعة لتحسين نفسها والاستعداد للتحولات الهائلة الجارية في المنطقة. وتضيف المصادر أن حديث ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لقناة «سي.بي.إس» الأميركية، عن أن الحرب مع إيران ستدوم الاقتصاد العالمي وتأكيد أن الحل السياسي أفضل، يؤسس لأجواء حواريه رحبت بها طهران. وخلصت المصادر إلى أن لبنان سيكون ساحة مشتركة لقياس درجات الحوار بين الخليج وإيران وأن الاندفاع الخليجي باتجاه لبنان يأتي في سياق السلم المقبل وليس الحرب.



جعجع يفرد خارج السرب

وذكر جعجع أنه «طرح هذا الأمر خلال الاجتماع الاقتصادي - المالي لإعلان حالة طوارئ اقتصادية في عبيدا، بحيث طالبت بإفساح المجال لتشكيل حكومة من أخصائيين وتقنيين من أحجام كبيرة، ولتدعمها تعمل لإنقاذ الوضع الوزاري لو كانت قادرة على إنقاذ الوضع لما أوصلته إلى هنا».

وباستثناء حزب الكتائب غير المشارك في الحكومة الحالية، يؤيد هذا مقترح بل أنه سبق ونادى به، فإن باقي القوى تلتزم صمتا أو أبلغ من الكلام عن رفضها القاطع لمجرد النظر في ذلك. وهذا متوقع ذلك أن التركيبة السياسية في هذا البلد والتوازنات الدقيقة التي تحكمه منذ اتفاق الطائف تجعل البحث في خيار حكومة محايدة شبه مستحيل.

وذكر جعجع أنه «طرح هذا الأمر خلال الاجتماع الاقتصادي - المالي لإعلان حالة طوارئ اقتصادية في عبيدا، بحيث طالبت بإفساح المجال لتشكيل حكومة من أخصائيين وتقنيين من أحجام كبيرة، ولتدعمها تعمل لإنقاذ الوضع الوزاري لو كانت قادرة على إنقاذ الوضع لما أوصلته إلى هنا».

وذكر جعجع أنه «طرح هذا الأمر خلال الاجتماع الاقتصادي - المالي لإعلان حالة طوارئ اقتصادية في عبيدا، بحيث طالبت بإفساح المجال لتشكيل حكومة من أخصائيين وتقنيين من أحجام كبيرة، ولتدعمها تعمل لإنقاذ الوضع الوزاري لو كانت قادرة على إنقاذ الوضع لما أوصلته إلى هنا».

وذكر جعجع أنه «طرح هذا الأمر خلال الاجتماع الاقتصادي - المالي لإعلان حالة طوارئ اقتصادية في عبيدا، بحيث طالبت بإفساح المجال لتشكيل حكومة من أخصائيين وتقنيين من أحجام كبيرة، ولتدعمها تعمل لإنقاذ الوضع الوزاري لو كانت قادرة على إنقاذ الوضع لما أوصلته إلى هنا».

مبادرة رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع بتشكيل حكومة محايدة لإنقاذ البلاد، يكاد يجمع المحللون على أنها ولدت ميتة، حيث أن الطبقة السياسية المتحكمة في المشهد اللبناني لن تقبل مثل هذا الخيار الذي يهدد امتيازاتها السياسية التي راكمتها على مدى سنوات.

بيروت - دفعت المخاوف من انهيار الوضع الاقتصادي في لبنان، البعض إلى طرح خيار تغيير الحكومة الحالية والاستعاضة عنها بحكومة تكنوقراط، تتبنى مقاربات مختلفة عن السائد الذي أثبت من وجهة نظر الكثيرين عقمه. ويواجه الاقتصاد اللبناني أزمة غير مسبوقة منذ انتهاء الحرب الأهلية في بداية تسعينات القرن الماضي، في ظل تاكل احتياطات لبنان من العملة الصعبة، وارتفاع الدين العام الذي تجاوز سقف 140 بالمئة، وهو من أعلى النسب على الصعيد العالمي.

ويحاول رئيس الوزراء سعد الحريري جاهدا كبح هذا التدهور عبر التوجه للدول الخليجية والغربية الصديقة وكان آخرها إلى الإمارات العربية المتحدة، بالتوازي مع تسريع عملية الإصلاح من خلال إنجاز موازنة العام 2020، في مسعى لرفع التجميد عن أموال سيدر التي سبق وتعهدت بها الدول المانحة في مؤتمر بباريس العام الماضي شريطة التزام بيروت بخطة إصلاح جديرة تلمس أهم القطاعات لوقف الهدر في مالية البلاد. ويعتبر خبراء أن هذه التحركات تبقى غير كافية، على ضوء إجراءات عدة يبنيها أن الدعم الخارجي لن يكون مجانيا وهو يرتبط بجملة من الشروط بينها ضرورة تطبيق فعلي لسياسة الناي طبعاً ليست قادرة على فعل شيء».

بيروت - دفعت المخاوف من انهيار الوضع الاقتصادي في لبنان، البعض إلى طرح خيار تغيير الحكومة الحالية والاستعاضة عنها بحكومة تكنوقراط، تتبنى مقاربات مختلفة عن السائد الذي أثبت من وجهة نظر الكثيرين عقمه. ويواجه الاقتصاد اللبناني أزمة غير مسبوقة منذ انتهاء الحرب الأهلية في بداية تسعينات القرن الماضي، في ظل تاكل احتياطات لبنان من العملة الصعبة، وارتفاع الدين العام الذي تجاوز سقف 140 بالمئة، وهو من أعلى النسب على الصعيد العالمي.

ويحاول رئيس الوزراء سعد الحريري جاهدا كبح هذا التدهور عبر التوجه للدول الخليجية والغربية الصديقة وكان آخرها إلى الإمارات العربية المتحدة، بالتوازي مع تسريع عملية الإصلاح من خلال إنجاز موازنة العام 2020، في مسعى لرفع التجميد عن أموال سيدر التي سبق وتعهدت بها الدول المانحة في مؤتمر بباريس العام الماضي شريطة التزام بيروت بخطة إصلاح جديرة تلمس أهم القطاعات لوقف الهدر في مالية البلاد. ويعتبر خبراء أن هذه التحركات تبقى غير كافية، على ضوء إجراءات عدة يبنيها أن الدعم الخارجي لن يكون مجانيا وهو يرتبط بجملة من الشروط بينها ضرورة تطبيق فعلي لسياسة الناي طبعاً ليست قادرة على فعل شيء».

ويحاول رئيس الوزراء سعد الحريري جاهدا كبح هذا التدهور عبر التوجه للدول الخليجية والغربية الصديقة وكان آخرها إلى الإمارات العربية المتحدة، بالتوازي مع تسريع عملية الإصلاح من خلال إنجاز موازنة العام 2020، في مسعى لرفع التجميد عن أموال سيدر التي سبق وتعهدت بها الدول المانحة في مؤتمر بباريس العام الماضي شريطة التزام بيروت بخطة إصلاح جديرة تلمس أهم القطاعات لوقف الهدر في مالية البلاد. ويعتبر خبراء أن هذه التحركات تبقى غير كافية، على ضوء إجراءات عدة يبنيها أن الدعم الخارجي لن يكون مجانيا وهو يرتبط بجملة من الشروط بينها ضرورة تطبيق فعلي لسياسة الناي طبعاً ليست قادرة على فعل شيء».

صراع إرادات بين مصر وإثيوبيا على وقع تلاشي فرص حل أزمة سد النهضة

باحتقاقات التنمية سريعا، وإيجاد مشروع يلفت المواطنين بموجبه حول الحكومة لتصحيح الأخطاء في ملف سد النهضة وغيره من الملفات الحرجة. وتعتقد أدريس أبابا على هذا المشروع في تخفيف وطأة خلافاتها الداخلية، حيث تعاني الحكومة من تباين ظاهر بين القوميات المتعددة، ويعد سد النهضة وما يحمله من عود اقتصادية أحد المحاور التي تفرض الاتفاق حول القيادة السياسية في هذه المرحلة.

وأوضح ماهر شعبان، الأكاديمي في كلية الدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة لـ «العرب»، أنه يمكن فهم لجوء إثيوبيا إلى التصعيد في سياق الرغبة في التشويش على بعض مكونات الأزمة الأصلية المتعلقة برفض كل مقترح فتسي، ومحاوله وضع الكرة في ملعب مصر لإرباكها، واستنزاف المزيد من الوقت ليصبح السد أمرا واقعا. وأشار متابعون إلى أن الأزمة أصبحت مفتوحة على كل الاحتمالات، ويمكن استغلالها من قبل قوى تريد التوتير للمنطقة، ما يفرض على الدول التي يعتمدها استقرار المنطقة التدخل واحتواء كل التداعيات السلبية.

المقترحات الفنية المقدمة إلى أدريس أبابا. واتجهت القاهرة إلى التصعيد كسياسة غير مألوفة في تعاملها الإقليمي، وتحاول من خلاله قطع الطريق على ما تعتبره ماطلة إثيوبية، والتجهيد لفكرة تحويل الأزمة مع إبقاء الأمر قيد اهتمام الرأي العام الداخلي.

وانطلقت تلك السياسة مع تكرار الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي الحديث عن مفاوضات التي تفرض الاتفاق حول المتعثرة في مناسبات عدة، أهمها في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك الشهر الماضي، قائلا «نحن مسؤولين عن أمن مواطنينا... لن يتم تشغيل السد بفرض الأمر الواقع». وتخطط الحكومة الإثيوبية لتشغيل سد النهضة مع بداية العام المقبل، وتوليد 750 ميغاوات من الكهرباء. وتحولت أزمة سد النهضة إلى قضية قومية في كل من مصر وإثيوبيا.

ويرى مراقبون أن القضية دخلت مسارا وعرا، وتكاد تخرج من الإطار الفني وتدخل إطارا سياسيا دقيقا، وهي قد تضمد بعض جراح الحكومة المصرية الداخلية، من ناحية مطالبتهما بالوفاء

إشارة توجي بالنفير العام، وكان هناك رغبة في عدم التراجع عن طريق التصعيد. ويقول متابعون، إن توحيد الصف يزيد من صلابة الحكومة في أزمة سد النهضة، على أمل أن يجبر ذلك قوى خارجية على احترام موقفها وتفهم



أفق مسود

وحاولت وضع مسؤولية الإخفاق على عاتقها وحدها.

وطالب رئيس مجلس النواب المصري علي عبدالعال الأربعاء، بوقف جميع الأطياف خلف الدولة في قضيتها الوطنية لحماية أمن مصر المائي، في

وحاولت وضع مسؤولية الإخفاق على عاتقها وحدها. وطالب رئيس مجلس النواب المصري علي عبدالعال الأربعاء، بوقف جميع الأطياف خلف الدولة في قضيتها الوطنية لحماية أمن مصر المائي، في

وحاولت وضع مسؤولية الإخفاق على عاتقها وحدها. وطالب رئيس مجلس النواب المصري علي عبدالعال الأربعاء، بوقف جميع الأطياف خلف الدولة في قضيتها الوطنية لحماية أمن مصر المائي، في

وحاولت وضع مسؤولية الإخفاق على عاتقها وحدها. وطالب رئيس مجلس النواب المصري علي عبدالعال الأربعاء، بوقف جميع الأطياف خلف الدولة في قضيتها الوطنية لحماية أمن مصر المائي، في

لكن يمكن تلمس ملامحها من الطريقة الصاخبة التي يتعامل بها كل طرف، وتؤدي إلى عدم استيعاد التنصل من مواصلة المناقشات الفنية، وكانها دخلا مرحلة لاختبار الإرادات والعلاقات. وعكست التصريحات المصرية المتتالية رغبة القاهرة جذب الرأي العام لتشكيل جبهة شعبية تستند عليها الحكومة في موقفها من مفاوضات سد النهضة، بعد أن باءت محاولاتها السابقة بالفشل، وبت في نظر المواطنين عاجزة عن حل الأزمة.

وتحول إعلان مصر صراحة عن فشل اجتماعات سد النهضة على مستوى وزراء الري والمياه لمصر والسودان وإثيوبيا الذي عقد يومي 4 و5 أكتوبر في الخرطوم، إلى قضية مثلت هاجسا للرأي العام والبرلمان والأحزاب في مصر.

وحاولت إثيوبيا التهديد في البداية من خلال منح أمل في إمكانية التفاهم، لكنها تمسكت بالقواعد التي حددتها لإدارة الملف، ما زاد من غضب القاهرة. وشنت وسائل إعلامية محسوبة على الحكومة المصرية هجوما على إثيوبيا، ووصفته بـ «المتعنت والمتارجح»،

محمود زكي كاتب مصري

القاهرة - اعربت الحكومة المصرية خلال جلسة مفتوحة أمام البرلمان الأربعاء، عن مخاوفها من استمرار النهج الإثيوبي المتصلب في أزمة سد النهضة، وهو «امر مرفوض وانتهاك صريح لاتفاقية إعلان المبادئ وسيؤدي إلى عواقب سلبية على الاستقرار بالمنطقة».

وكانت وزارة المياه والري الإثيوبية قد وجهت في وقت سابق الأربعاء، انتقادات لمصر، مؤكدة أن اقتراحها حول تنظيم ملء سد النهضة ودخول طرف رابع على خط المفاوضات الثلاثية يمثل «عبورا للخط الأحمر».

وأخذت التصريحات المتبادلة من يقلل من فرص التفاهم أو اللقاء عند نقطة وسط، فكل طرف يتمسك بموقفه، ما يزيد الأمر صعوبة، وينذر بتعطيل المراحل المقبلة من المفاوضات.

ويبدو اللجوء إلى خطاب هجومي من الدولتين سلوكا متعمدا، وينطوي على أهداف سياسية غير معروفة حتى الآن،